خطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ باختصار

يلخص هذا الفرع خطةَ العمل المتعلقة بالمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. فهو يسلط الضوء على أهم الأعمال التي شرعت وزارات التعليم وغيرها من الفاعلين في الحقل المدرسي وفي المجتمع المدني في تنفيذها متكاتفين مع بعضهم البعض بغية إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان بشكل فعلي في الأنظمة المدرسية الابتدائية والثانوية. واعتمدت جميعُ الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة العمل في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥[١].

أولاً - البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥ - قيد التنفيذ)

ما المقصود بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؟

يمكن تعريف التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأنه جهود التثقيف والتدريب والإعلام الرامية إلى تكوين ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان. والتثقيف الشامل في مجال حقوق الإنسان لا يقتصر على توفير المعارف المتصلة بحقوق الإنسان والآليات الموضوعة لحمايتها بل إنه يعلِّم المهارات الضرورية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في الحياة اليومية. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يشجع المواقف والتصرفات الضرورية للرفع من شأن حقوق الإنسان لصالح جميع أفراد المجتمع.

وينبغي أن تحمل أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان مبادئ حقوق الإنسان الأساسية كالمساواة وعدم التمييز مع التأكيد في الوقت نفسه على ترابطها وعدم قابليتها للتجزيء وعلى صبغتها العالمية. وينبغي أن تكون أنشطة التثقيف في ذات الوقت عملية - أي أن تربط بين حقوق الإنسان وتجربة المتعلمين الحياتية وتمكينهم من الارتكاز على مبادئ حقوق الإنسان التي يجدونها في وسطهم الثقافي الخاص. فعن طريق تلك الأنشطة، يصير المتعلمون قادرين على تحديد احتياجاتهم في مجال حقوق الإنسان وعلى معالجتها وعلى البحث عن حلول تتسق مع معايير حقوق الإنسان. وينبغي أن تعكس المادة الملقَّنة والأسلوب الذي تلقَّن به قيمَ حقوق الإنسان وأن تشجِّع المشاركة وتعزز بيئة تعليمية خالية من العوز والخوف.

(١) قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٩ باء.

ما ضرورة تنفيذ برنامج عالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؟

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥ – قيد التنفيذ) من أجل النهوض بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات[٢].

وارتكازاً على الأسس التي وُضعت خلال عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥–٢٠٠٤)، تعكس هذه المبادرة الجديدة اعتراف المجتمع الدولي المتزايد بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى. وبتشجيعه على احترام الكرامة الإنسانية والمساواة والمشاركة في صناعة القرار الديمقراطي، فإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يساهم في منع حدوث الانتهاكات واندلاع النزاعات العنيفة على المدى البعيد.

وللمساهمة في جعل التمتع بحقوق الإنسان واقعاً معيشاً في كل مجتمع، يسعى البرنامج العالمي إلى تعزيز فهم مشترك للمبادئ والمناهج الأساسية المتبعة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان وإلى وضع إطار عمل واقعي وإلى توطيد علاقات الشراكة والتعاون من المستوى العالمي نزولاً إلى القواعد الشعبية.

ثانياً – خطة عمل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الأنظمة المدرسية الابتدائية والثانوية

بخلاف الإطار الزمني المحدود لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥–٢٠٠٤)، بُني البرنامج العالمي على سلسلة من المراحل تشمل أولاها الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ وتركز على الأنظمة المدرسية الابتدائية والثانوية. وتتضمن خطة العمل المتعلقة بالمرحلة الأولى، وهي من وضع مجموعة موسعة من الممارسين في مجالي التعليم وحقوق الإنسان من جميع القارات، استراتيجية واقعية وأفكاراً عملية للمضي في تطبيق التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وفيما يلي عرض لعناصرها الأساسية.

منهج في التثقيف «قائم على الحقوق»

هناك اعتقاد شائع بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من حق كل طفل في الحصول على تعليم جيد، تعليم لا ينحصر في تعلم القراءة

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٩/١١٣ ألف.

والكتابة والحساب وإنما يزيد من قدرة الطفل على التمتع بتلك الطائفة الكاملة من حقوق الإنسان ويشجع ثقافة متشربة بقيم حقوق الإنسان.

ويشجع التثقيف في مجال حقوق الإنسان نهجاً شمولياً يقوم على الحقوق تندرج تحته كل من «حقوق الإنسان من خلال التعليم» بما يضمن إسهام كل مكونات وعمليات التعليم ـ بما فيها المقررات والمواد والأساليب والتدريب ـ في تعلم حقوق الإنسان و«حقوق الإنسان في التعليم» بما يضمن احترام حقوق الإنسان التي يتمتع بها جميع الأفراد في الأوساط المدرسية.

ورغم أن عوامل عديدة تساهم في إدماج هذا النهج فعلياً في المدارس الابتدائية والثانوية، فإن الأبحاث والتجارب التي أجريت في شتى أنحاء العالم قد حددت خمسة عناصر أساسية لتحقيق النجاح:

١- **السياسات التعليمية.** باعتبارها بيانات التزام من قبل الحكومات، ينبغي للسياسات التعليمية ـ بما فيها تشريعات وخطط العمل والمقررات والسياسات التدريبية وما إلى ذلك ـ أن تشجع بشكل صريح اتباع نهج في التعليم قائم على الحقوق. وتنشر تلك البيانات حقوقَ الإنسان في نظام التعليم بجميع فروعه. وتوضع سياسات بشكل قائم على المشاركة بالتعاون مع جميع أصحاب المصالح وبما يفي بالتزامات البلد بموجب المعاهدات الدولية في توفير تعليم راق وتشجيعه كالالتزامات التي تنادي بها اتفاقية حقوق الطفل.

٢- **تطبيق السياسات.** حتى تكون فعالة، تستلزم السياسات استراتيجيةً متسقة للتنفيذ، بما في ذلك تدابير مثل تخصيص موارد كافية وإنشاء آليات تنسيق، تضمن التماسك والمتابعة والمحاسبة. وينبغي لمثل تلك الاستراتيجية أن تضع في الاعتبار تعدد أصحاب المصالح على الصعيد الوطني (مثل وزارة التعليم ومؤسسات تدريب المعلمين وهيئات الأبحاث والمنظمات غير الحكومية) وعلى المستوى المحلي (مثلاً، الحكومة المحلية ورؤساء المعلمين والمعلمين والآباء والتلاميذ) وأن تشركهم في ترجمة السياسة التعليمية إلى واقع.

٣- **البيئة التعليمية.** ما التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلا سعي حثيث لخلق بيئة تمارَس فيها حقوقُ الإنسان ويعيشها المجتمع المدرسي كله في حياته اليومية. وإلى جانب التعلم المعرفي، يضع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الاعتبار النمو الاجتماعي والعاطفي لجميع المشاركين في

عملية التعلم والتعليم. فالبيئة المبنية على الحقوق تحترم حقوق الإنسان التي يحق لجميع الفاعلين في الميدان المدرسي التمتع بها وتعززها وتكون سمتها التفاهم والاحترام والمسؤولية على أساس متبادل. وهي تمكّن الأطفال من التعبير عن آرائهم بحرية ومن المشاركة في الحياة المدرسية وتتيح لهم فرصاً مناسبة للتفاعل مع المجتمع الأوسع.

٤- **التعليم والتعلم.** يتطلب وضعُ التثقيف في مجال حقوق الإنسان موضع التنفيذ أو تحسينُه اتباعَ نهج شمولي في التعليم والتعلم يعكس قيم حقوق الإنسان. فمنذ المراحل الأولى من التعليم، تُدمج مفاهيم وممارسات حقوق الإنسان في جميع نواحي التعليم. مثلاً، يجب أن يستمَد محتوى المقرر وأهدافه من الحقوق وأن تكون المنهجيات ديمقراطية وقائمة على المشاركة وأن تكون جميع المواد والكتب الدراسية متسقة مع قيم حقوق الإنسان.

٥- **التعليم والتطوير المهني للعاملين في المدارس.** حتى تكون المدرسة مثالاً لتعلم وممارسة حقوق الإنسان، على جميع المعلمين والعاملين فيها أن يكونوا قادرين على تبليغ قيم حقوق الإنسان وتجسيدها في آن معاً. يجب إذن أن يشجِّع التثقيف والتطوير المهني المربين على معرفة حقوق الإنسان وعلى الالتزام بها والتحمس لها. فضلاً عن ذلك، على العاملين في المدارس، باعتبارهم ذوي تلك الحقوق، أن يعملوا ويتعلموا في جو من الاحترام لكرامتهم ولحقوقهم.

وتجدون في التذييل بخطة العمل إرشادات عملية بشأن كيفية تنفيذ هذه العناصر الخمسة في النظام المدرسي.

هل ينبغي أن يكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان أولوية وطنية؟

بتقديم مجموعة من المبادئ التوجيهية لدعم إصلاح التعليم والمساعدة في مواجهة التحديات الحالية التي تعترض طريق الأنظمة التعليمية في العالم، يستطيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يحسن فعالية نظام التعليم الوطني عموماً الذي يؤدي هو الآخر دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى وجه الخصوص:

- بتشجيع التعليم والتعلم الذي يتمحور حول الطفل ويقوم على المشاركة، يحسِّن التثقيف في مجال حقوق الإنسان نوعية الإنجازات التعليمية؛

- بتشجيع البيئات التعليمية التي تتسم بالشمولية والتي تشجع تكافؤ الفرص والتنوع وعدم التمييز، يدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان الالتحاق بالمدارس والمشاركة فيه؛
- بدعم النمو الاجتماعي والعاطفي للطفل وبث القيم الديمقراطية، يساهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التلاحم الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات.

استراتيجية واقعية للعمل الوطني

بغية تشجيع ودعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية، تتولى خطة العمل القيام بعملية تغيير تقتضي القيام بأعمال متزامنة في عدة مجالات لا سيما العناصر الخمسة الرئيسية المذكورة أعلاه. وهي تقوم على التسليم بأن وضع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الأنظمة المدرسية يختلف اختلافاً شديداً من بلد إلى آخر إذ يتراوح بين وضع سياسات وإجراءات مُحكمة وبين قلَّة تلك السياسات والإجراءات وعدمها. وأياً كان وضع التثقيف في مجال حقوق الإنسان أو حالة أو نمط نظام التعليم، فإن تطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون مدرجاً على جدول الأعمال التعليمي لكل بلد. وينبغي لكل بلد أن يحدد أهدافاً ووسائل واقعية للعمل بما يتلاءم مع السياق والأولويات والقدرات على الصعيد الوطني.

وتقترح خطة العمل أربع مراحل لتيسير عملية التخطيط للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي وتنفيذها وتقييمها. (أي، «خطة التنفيذ الوطنية»).

المرحلة الأولى: أين نحن الآن؟ – تحليل الحالة الراهنة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي.

تتطلب المرحلة الأولى وضع دراسة وطنية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي. وبنشر هذا التقرير ومناقشته على نطاق واسع، فإنه قد يشكل أساساً لبلورة استراتيجية تنفيذ وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: إلى أين نريد أن نذهب، وكيف؟ – تحديد الأولويات ووضع استراتيجية وطنية للتنفيذ.

تتناول الاستراتيجية المعدة في هذه المرحلة العناصر الخمسة الأساسية (أي، السياسات التعليمية، تنفيذ السياسات، البيئة التي يتم فيها التعلم، التعليم والتعلم، التطوير التعليمي والمهني) وتركز على المسائل التي من شأنها أن تخلف

أثراً مستداماً وهي تحدد أهدافاً وأولويات واقعية وتتوقع بعض الأنشطة التنفيذية على الأقل في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧.

المرحلة الثالثة: بلوغ الهدف – التنفيذ والرصد.
في هذه المرحلة، يكون نشر خطة التنفيذ الوطنية قد تم على نطاق واسع وكذلك تنفيذها. ويتم رصد التقدم المحرز في تطبيقها اعتماداً على معالم محددة. وستتباين النتائج بتباين الأولويات الوطنية لكنها قد تتضمن سن تشريع أو طرح مناهج ومواد تعليمية جديدة أو منقحة، أو دروساً تدريبية أو سياسات قائمة على عدم التمييز ترمي إلى حماية جميع أفراد المجتمع المدرسي.

المرحلة الرابعة: هل بلغنا الهدف وما مدى النجاح الذي حققناه في ذلك؟ – التقييم.
باعتماد التقييم طريقة للمساءلة ووسيلة للتعلم في المستقبل، تستدعي هذه المرحلة تقييم ما قد حققته استراتيجية التنفيذ. وهي تفضي إلى وضع تقرير عن نتائج الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس يتضمن أيضاً توصيات للعمل في المستقبل بناء على الدروس المستفادة.

وخلال هذه الفترة الأولى من البرنامج العالمي (٢٠٠٥–٢٠٠٧)، تشجَّع الدول الأعضاء، على الأقل، على تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية والشروع في المرحلة الثالثة. ثم يتواصل العمل في هذا المجال إلى ما بعد انتهاء الفترة الأولى المحددة للبرنامج العالمي.

ويمكن تمويل التثقيف في مجال حقوق الإنسان من الموارد المخصصة لنظام التعليم الوطني عموماً وبخاصة عن طريق الاستغلال الأمثل للأموال التي رُصدت بالفعل لتوفير تعليم راق وعن طريق تنسيق الممارسات المتعلقة بالمعونات المالية الخارجية بناء على الأعمال المحددة في خطة العمل وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

من هي الأطراف التي ينبغي إشراكها؟

نظراً لأن وزارات التعليم (أو مؤسسات معادلة لها) تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التعليم الابتدائي والثانوي، فإن استراتيجية التنفيذ المقترحة في خطة العمل تتناول الوظائف المنوطة بها كبلورة السياسة التعليمية والتخطيط البرامجي والأبحاث وتدريب المعلمين وتطوير المواد ونشرها. بيد أنه ينبغي إشراك أطراف أخرى في تنفيذ خطة العمل وهي مؤسسات تدريب المعلمين وجمعيات المعلمين

ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات الآباء والتلاميذ وغيرهم.

وينبغي كذلك إشراك هيئات وطنية أساسية أخرى في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ وخاصة مؤسسات الأبحاث التعليمية ونقابات المعلمين والمنظمات المهنية والهيئات التشريعية واللجان الوطنية التابعة للمنظمات الحكومية الدولية. ومن المقترح أيضاً إشراك المزيد من أصحاب المصالح كوزارات أخرى وجمعيات الشباب ووسائط الإعلام والمؤسسات الدينية والزعماء المحليين ومجموعات الأقليات ومجتمع الأعمال بغية ضمان التنفيذ الفعلي.

ما هي آليات التنسيق؟

توصي خطة العمل باحترام تسلسل آليات التنسيق من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي.

فوزارات التعليم مدعوة، على الصعيد الوطني، لأن تنشئ أو تصمم وحدة داخل بنيتها تتولى مسؤولية تنسيق بلورة استراتيجية التنفيذ الوطنية الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي ورصدها. وتكون هذه الوحدة مكلَّفة أيضاً بربط الاتصال مع الأمم المتحدة. ويشجَّع كل بلد على تعيين ودعم مركز للموارد يعنى بجمع ونشر المبادرات والمعلومات ذات الصلة (ممارسات جيدة من سياقات وبلدان مختلفة، مواد تعليمية، مناسبات).

أما على الصعيد الدولي، فإن خطة العمل تقترح إحداث لجنة للتنسيق بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة، تتكون من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الوكالات الدولية المعنية. وإذ تضع المفوضية السامية لحقوق الإنسان أمانتها في خدمة اللجنة، فإن هذه الأخيرة ستلتئم بانتظام لمتابعة تنفيذ خطة العمل وتعبئة الموارد ودعم التدابير المتخذة على الصعيد القطري إلى جانب العمل على دعم منظومة الأمم المتحدة برمتها لاستراتيجية التنفيذ الوطنية. وستُدعى الهيئات التابعة للأمم المتحدة المكلفة برصد مدى تقيد بلد ما بالتزاماته الناجمة عن انضمامه إلى معاهدات وغير ذلك من الآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة للتشديد على التقدم المحرز في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي وتقديم تقارير بشأنه.

وعند الانتهاء من المرحلة الأولى (٢٠٠٥–٢٠٠٧) من البرنامج العالمي، سيُجري كل بلد تقييماً للأعمال التي نفذت ويرفع تقريراً بشأنها إلى لجنة التنسيق بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وبناءً على هذه التقارير، ستعد اللجنة تقريراً نهائياً تقدمه إلى الجمعية العامة التي ستنعقد في عام ٢٠٠٨.

ما نوع الدعم المتاح من الأمم المتحدة؟

يمكن أن تحظى استراتيجيات التنفيذ الوطنية التي تضعها الدول الأطراف بالدعم من خلال التعاون الدولي من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات وزراء التعليم والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المالية. ولا يمكن الاستغناء عن التعاون الوثيق بين هؤلاء الفاعلين لزيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن ولتفادي تكرار العمل وضمان التماسك.

ويمكن لهذه الهيئات أن تقدم المساعدة بأشكال مختلفة نذكر من بينها:

- تقديم الدعم لدى وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية وتنفيذها ورصدها عن طريق الاتصال المباشر بوزارات التعليم وغيرها من الفاعلين الوطنيين ذوي الصلة؛
- تيسير تشاطر المعلومات على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق تحديد المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة وجمع هذه المعلومات ونشرها، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والمؤسسات والبرامج المتاحة؛
- تشجيع إقامة شبكات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- دعم التدريب والبحوث.